وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 28 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

ارتفاع صادرات روسيا النفطية الغربية برغم تعهداتها بخفض الإنتاج

الرياض

من المتوقع أن ترتفع شحنات النفط الخام من موانئ غرب روسيا في أغسطس قليلا مقارنة مع يوليو على الرغم من تعهد موسكو بخفض صادرات النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا، وفقا لتجار وبيانات ملاحية، ومصادر «الرياض». وتظهر البيانات أن التحميلات لا تزال أقل بكثير من ذروة التصدير في أربع سنوات التي تحققت في مايو.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي صادرات الخام والعبور من الموانئ الغربية لروسيا في أغسطس نحو 7.7 ملايين طن متري (1.8 مليون برميل يوميا) مقارنة مع 7.5 ملايين طن في يوليو (1.77 مليون برميل يوميا)، وفقا للتجار وبيانات الشحن.

وقال أحد التجار، نقلاً عن شحنات النفط المضافة إلى خطط التحميل من موانئ البلطيق هذا الشهر: «لقد نمت صادرات أغسطس أكثر مما كان مخططًا له في البداية، حيث كانت هناك إضافات إلى البرنامج».

وتعهدت موسكو الشهر الماضي بخفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس، بالتزامن مع تمديد السعودية، أكبر منتج في أوبك، تخفيضات الإنتاج. وتقوم منظمة أوبك وكبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+، بخفض الإمدادات منذ نوفمبر لدعم توازن الاسواق.

لكن بما أن روسيا لم تقدم خط الأساس لخفض الإمدادات، فإن ارتفاع التحميلات في أغسطس مقارنة بيوليو لا يعني أن موسكو لا تفي بتعهدها. ومن المتوقع أن ترتفع شحنات خام الأورال الروسي الرئيس وكيبكو الكازاخستاني من النفط الخام من موانئ بريمورسك وأوست لوغا على بحر البلطيق مجتمعة إلى ما بين 5.3 إلى 5.5 ملايين طن في أغسطس (1.25 إلى 1.3 مليون برميل يوميًا) من 5.1 ملايين طن (1.2 مليون برميل يوميًا) في يوليو.

ومن المتوقع أن تظل التحميلات في ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود دون تغيير إلى حد كبير مقارنة بشهر يوليو عند 2.3 إلى 2.4 مليون طن (نحو 550 ألف برميل يوميًا) بما في ذلك كميات الأورال وكيبكو وسيبيريا لايت. وتظهر تقارير أن شحنات النفط في أغسطس من بريمورسك وأوست لوجا ونوفوروسيسك لا تزال أقل بنحو 0.6 مليون برميل يوميا عن الكميات التي شوهدت في مايو عندما بلغت صادرات روسيا ذروتها عند 2.4 مليون برميل يوميا وسط تحولات موسمية في مصافي النفط المحلية. ومن المتوقع أن تظل شحنات مزيج خام إيسبو الروسي من ميناء كوزمينو بالشرق الأقصى الروسي دون تغيير يذكر في أغسطس مقارنة بشهر يوليو عند 3.8 ملايين طن.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن روسيا ستخفض أيضا صادراتها النفطية 300 ألف برميل يوميا في سبتمبر.

وفي الوقت نفسه، تشير أعمال الصيانة الموسمية الكبيرة لمصافي التكرير الروسية المقرر إجراؤها في سبتمبر، وفقا لبيانات من مصادر الصناعة، إلى زيادة تحميلات النفط. ولم تظهر بعد خطط التحميل لشهر سبتمبر من الموانئ الغربية.

وقد تكون بيانات التحميل الخاصة بالموانئ الروسية غير كاملة لأنها تعتمد على معلومات حول الكميات المتوفرة في السوق. ولا تتمتع روسيا بإمكانية الوصول إلى بيانات صادراتها النفطية الرسمية بسبب العقوبات الغربية.

ورفعت الدول الآسيوية واردات مزيج النفط الروسي من خام الأورال بمقدار 4.5 مرات على أساس سنوي من مارس إلى أغسطس 2022، بحسب خبراء الطاقة في «ريستاد إنيرجي». واستنادًا إلى متوسط الفترة، ارتفعت واردات الهند من خام الأورال بنسبة 658 % مقارنة بمستويات 2021، بينما بلغت الزيادة في الصين 205 % ولآسيا ككل 347 %.

وأشارت ريستاد إنيرجي إلى أن «الهند برزت كمستورد مهم لخام الأورال في المنطقة، مدفوعة بالهامش الجذاب للخام فيما يتعلق بدرجات الشرق الأوسط، والتي كانت تقليديًا العنصر الأساسي في البلاد». ونظرًا لأن خام الأورال يتمتع بملف مشابه لدرجات النفط في الشرق الأوسط ومحتوى منخفض من الكبريت، فقد استبدلت المصافي الهندية خامات الشرق الأوسط لصالح الأورال لعمليات مصافيها. ومع تمتع خام الأورال بالخصومات، فسيكون له ميزة هامش كبيرة على الدرجات الخام البديلة، مما يعني أنه من المرجح أن تزيد المصافي الهندية من واردات الأورال.

وأشارت الشركة إلى أنه «منذ أن بدأت المصافي الأوروبية في تجنب النفط الروسي في أواخر فبراير، شهدت واردات النفط الخام الروسية إلى أوروبا انخفاضًا قدره 554 ألف برميل يوميًا من 2.04 مليون برميل يوميًا إلى 1.49 مليون برميل يوميًا بين مارس ومايو.

وفي الوقت نفسه، شهدت واردات النفط الروسية من قبل مصافي التكرير الآسيوية (بما في ذلك الصين) زيادة مقابلة قدرها 503 آلاف برميل في اليوم من متوسط يناير إلى فبراير 2022 البالغ 1.14 مليون برميل يوميًا إلى متوسط مارس إلى مايو 1.517 مليون برميل يوميًا.

وتشير البيانات، التي تظهر أن روسيا أعادت ترتيب كبار الموردين لأكبر مستورد للنفط الخام في العالم بعد فجوة استمرت 19 شهرًا، إلى أن موسكو قادرة على العثور على مشترين لنفطها على الرغم من العقوبات الغربية، رغم أنها اضطرت إلى خفض الأسعار.

ويعتقد الخبراء أن حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي خفض صادراته بنحو 2.7 مليون برميل يوميًا بحلول أوائل عام 2023. وبينما سيتم إعادة توجيه بعض النفط إلى مكان آخر، من التوقع أن ينخفض إنتاج النفط الروسي إلى نحو 9.0 مليون برميل يوميًا مقارنة بمعدل 11 مليون برميل يوميا.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن حجم صادرات النفط الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي انخفض بمقدار 170 ألف برميل في اليوم في شهر مايو، إلى 3.3 مليون برميل في اليوم. وأدى الإحجام الأوروبي عن شراء النفط الروسي إلى تداول خام الأورال من الدرجة الخام الرئيسة في روسيا بتخفيضات كبيرة على خام برنت الآجلة.

وقيمت بلاتس قيمة النفط الخام الأورال الروسي عند 88.19 دولارًا للبرميل في 15 يوليو، مقارنة مع برنت عند 128.16 دولارًا للبرميل بعد اندلاع الحرب الأوروبية. لكن قبل الغزو في 24 فبراير، كان يتم تداول الأورال بخصم يبلغ نحو 10 دولارات أميركية عن برنت.

ويتم تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية على مراحل، مما يؤدي إلى إغلاق نحو مليوني برميل يوميًا من الإنتاج بحلول نهاية عام 2023، وفقًا لـ تحليلات بلاتس، للسلع العالمية، الذي يقدر أن إجراءات الاتحاد الأوروبي الأخيرة ستصل إلى ما يقرب من 1.9 مليون برميل في اليوم من واردات الخام الروسي بحلول نهاية العام، مع استمرار تدفق نحو 300 ألف برميل في اليوم إلى المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك عبر خط الأنابيب. وستتوقف واردات 1.2 مليون برميل أخرى من المنتجات المكررة من روسيا بحلول نهاية هذا العام.

إلى ذلك، هذا الأسبوع، قد تبدأ شركات التكرير الهندية في البحث عن زيادة مشترياتها الفورية من النفط الخام الروسي درجة ايسبو من الشرق الأقصى، حيث أن خفض الإنتاج الروسي الطوعي بمقدار 500000 برميل يوميًا هذا الشهر قد يلحق الضرر بإمدادات خام الأورال الروسي المفضل في الهند.

وقال مسؤول أميركي إن روسيا لا تجني ثمار ارتفاع تكاليف بعض شحنات النفط الخام الأخيرة التي اشترتها مصافي التكرير في الهند بسعر أعلى من سقف الأسعار الذي حددته دول في الغرب وأستراليا. وارتفعت بعض شحنات النفط الخام منخفض الكبريت أو الحلو الذي تشتريه مصافي التكرير الهندية فوق الحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل الذي حددته مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا، بسبب ارتفاع الطلب، في حين أن معظم الشحنات أقل من الحد الأقصى.

وكانت الصين تشتري أيضًا الخام الروسي إيسبو من خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ بسعر أعلى من مستوى الحد الأقصى للسعر. يسعى بعض التجار المقيمين في دبي وشركات الطاقة الروسية غازبروم، وروسنفت إلى الحصول على مدفوعات بغير الدولار مقابل درجات معينة من النفط الروسي تم بيعها في الأسابيع الأخيرة فوق سقف الأسعار، وذلك وفقًا لمصادر السوق.

وقال المسؤول الأميركي إن بعض المصافي الهندية دفعت مؤخرًا ما يزيد على الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي لأن تكاليف الشحن والتأمين ارتفعت مع انتقال النفط لمسافات أبعد إلى الأسواق في آسيا، بدلاً من أوروبا، التي حظرت معظم الشحنات الروسية المنقولة بحراً.

وتم تسعير شحنات خام إيسبو الروسي للتسليم في اغسطس بخصم يتراوح بين 5 و6 دولارات للبرميل مقارنة بمعيار خام برنت، مقابل 8.50 دولارات مقابل خام برنت للشحنات التي تم تسليمها في مارس، وفقًا لمصادر تجارية.

وتستخدم المصافي الصينية تجار وسطاء للتعامل مع الشحن والتأمين على الخام الروسي لتجنب انتهاك العقوبات الغربية. وشهد الموردون البديلون نمو حصصهم لتعويض انخفاض الشحنات السعودية والروسية. ونمت شحنات أنجولا 27 بالمئة عن الشهر السابق إلى 574.581 برميلا يوميا في اغسطس.

واستمرارًا لاتجاه الشهر السابق، قفزت الصادرات الأميركية إلى الصين خمسة أضعاف مقارنة بالعام السابق على الرغم من التوترات الجيوسياسية، حيث يستمر إنتاج خام غرب تكساس الوسيط في الارتفاع وسط تخفيضات الإمدادات في أوبك +. وبلغ إجمالي شحنات الخام الأميركية إلى الصين 161.275 برميلًا يوميًا في يوليو، بانخفاض من 742.824 برميلًا يوميًا في يونيو مع تقلص هوامش المراجحة.

وزادت الواردات من ماليزيا 16 بالمئة عن العام السابق إلى 911926 برميلا يوميا في يوليو. وغالبًا ما تستخدم ماليزيا كنقطة وسيطة للبضائع الخاضعة للعقوبات من إيران وفنزويلا.

تراجعت صادرات النفط الخام من أوبك + بشكل كبير في الأيام الخمسة عشر الأولى من شهر أغسطس، حيث جاء معظم الانخفاض من روسيا. وقد يكون الانخفاض في الصادرات بسبب تجاوز الأسعار للحد الأقصى البالغ 60 دولارًا للبرميل واستهداف روسيا لصادرات النفط الخام.

ومع تقليص المملكة العربية السعودية أيضًا لصادرات النفط الخام، من المتوقع أن تصل مستويات النفط عبر البحار إلى أدنى نقطة في السنوات الخمس الماضية، مما يؤدي إلى تشديد ظروف السوق وارتفاع أسعار النفط.

وفي يوليو، استحوذت الصين والهند على نحو 2.6 مليون برميل في اليوم من 4.5 ملايين برميل في اليوم. وهذا يعني أن الكمية المتبقية 1.9 مليون برميل في اليوم ستتأثر. وبسبب الضيق الحاصل في الخام الحامض، تقلص الفارق بين الأورال وخام برنت بشكل كبير.

وتم تحديد سقف السعر عند 60 دولارًا للبرميل، لذلك قد يكون الانخفاض في صادرات النفط الخام نتيجة لانتهاك الأسعار لهذا الحد الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى البيان أن روسيا بدأت أخيرًا في استهداف صادرات النفط الخام. تزامن ذلك، مع خفض الإنتاج السعودي الموسع إذ مددت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، خفض إنتاجها الطوعي من النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى نهاية سبتمبر. وتم تنفيذ الخفض الأولي في يوليو حتى أغسطس وتم تمديده لاحقًا مع إمكانية تمديد وتعميق المزيد.

وكان تأثير هذه الأحداث الجيوسياسية على سوق النفط فوريًا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط. ويتوقع جوش يونغ، كبير مسؤولي الاستثمار في شركة بايسون انتريست، وهي شركة استثمار بارزة في مجال النفط والغاز، ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض إمدادات النفط. ويعتقد يونغ أنه خلال السنوات الخمس المقبلة، ستظل أسعار النفط متقلبة وستستمر في الارتفاع.

وتراجع صادرات النفط السعودي الخام هذا الشهر حيث أن صادرات الخام السعودي ستنخفض إلى نطاق 5.8 ملايين برميل في اليوم بعد إعلان الخفض الطوعي بمقدار مليون برميل في اليوم. ومع توقع حدوث مليون برميل أخرى في اليوم في سبتمبر، سيستمر النفط العالي عبر البحار في الاتجاه الهبوطي، وإذا ظلت صادرات الخام الروسية أقل من 4.5 ملايين برميل في اليوم، فعندئذ سيكون هناك رياح خلفية لأسعار نفط أعلى بكثير.

المستثمرون يتأملون مواصلة المكاسب اليومية مع ارتفاع أسعار الوقود

الرياض

لا تزال مخاوف تقلص إمدادات النفط الخام تهيمن في أجواء أكبر المستوردين، الصين، وأكبر المستهلكين، الولايات المتحدة، في وقت يرقب المستثمرون في افتتاح تداولات الأسبوع اليوم الاثنين مواصلة مكاسب إغلاق الجمعة الفائتة التي زادت نحو واحد بالمئة إلى أعلى مستوى في أسبوع مع ارتفاع أسعار الوقود الأميركي وانخفاض عدد منصات النفط، مما أدى لارتفاع العقود الآجلة لخام برنت 1.12 دولار، بما يعادل 1.3 %، ليتحدد سعر التسوية عند 84.48 دولارا للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 78 سنتا، أو 1 %، ليتحدد سعر التسوية عند 79.83 دولارا.

لكن البيانات الاقتصادية الضعيفة وقوة الدولار تحد من المكاسب، وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت أقل من 1 % وخسر خام غرب تكساس الوسيط حوالي 2 %، وفي الأسبوع الماضي، انخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 2 %.

وفي أغسطس، خفضت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات النفط النشطة للشهر التاسع على التوالي، حسبما قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، ويؤدي انخفاض منصات النفط لمخاوف تقلص الإمدادات مما يرفع أسعار النفط الخام على الرغم من الأخبار الاقتصادية الضعيفة من ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا.

وارتفع الدولار الأميركي إلى أعلى مستوى في 11 أسبوعًا مقابل سلة من العملات الأخرى بعد أن قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول: إنه قد تكون هناك حاجة لمزيد من رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم.

ودعا وزير الاقتصاد الألماني إلى «التحرك» لتحسين الأداء الاقتصادي، بعد تسجيل نسبة نمو صفرية للناتج المحلي الإجمالي الوطني في الربع الثاني. وقال روبرت هابيك «نواصل رؤية صعوبات اقتصادية ناجمة عن تداعيات أزمة الطاقة وحرب (البنك المركزي الأوروبي) الضرورية ضد التضخم وضعف شركاء اقتصاديين مهمين على مستوى العالم».
وكان نمو إجمالي الناتج المحلي في أقوى اقتصاد أوروبي، معدومًا بين أبريل ويونيو بمعدل فصلي، بحسب البيانات النهائية التي تؤكد تقديرات أولية صدرت نهاية يوليو. وكان إجمالي الناتج المحلي تراجع توالياً 0,4 % و0,1 % في الربعين السابقين وفق البيانات المصححة للأسعار والتقلبات الموسمية. وتابع الوزير «تزيد بيئة معدل الفائدة المقيّدة وضعف الاقتصاد العالمي، خصوصا التطورات في الصين، الصعوبات بالنسبة إلينا كدولة مصدّرة». لكن هابيك شدّد على وجود «بارقة أمل» تتجلّى بالنسبة للاقتصاد المحلي، قائلا «ارتفع صافي المداخيل بشكل ضئيل لجهة القيمة الحقيقية، واستقر الاستهلاك الخاص، بينما يواصل معدل التضخم تراجعه».

لكن اقتصاد ألمانيا بات متخلفًا عن شركائها الرئيسيين «لذلك من الضروري التحرك»، وفق وزير الاقتصاد، وأشار إلى الحاجة إلى «إزالة الحواجز أمام الاستثمار» وإزالة «غابة البيروقراطية»، ورغم تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الألماني الركود الفني - أي ربعين متتاليين من الانكماش - فإن ذلك قد يكون موقتًا، إذ سجل مؤشر المشتريات انخفاضين كبيرين في يوليو وأغسطس، ما يشير إلى أن مزيدًا من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الألماني يلوح في الأفق في الربع الصيفي.

ويمكن أن ينهي الاقتصاد الألماني العام بنتيجة سلبية متذيلاً مجموعة دول منطقة اليورو. وخلال العام 2023، تتوقع المعاهد الاقتصادية الألمانية الرئيسية تراجعًا يراوح بين 0,2 % و0,4 % في إجمالي الناتج المحلي في ألمانيا فيما يتوقع صندوق النقد الدولي تراجعا نسبته 0,3 %.

وبحسب بورصة لندن، أنهت أسعار النفط تعاملات جلسة الجمعة، على ارتفاع ولكنها انخفضت للأسبوع الثاني على التوالي، وسط تزايد المخاوف بشأن الإمدادات إلى جانب قوة الدولار الأميركي.

وأدى حذر المستثمرين قبيل خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في ندوة جاكسون هول إلى رفع الدولار الذي يعتبر ملاذا آمنا إلى أعلى مستوى في 10 أسابيع، في أكبر مكاسب له خلال شهر، إذ تنتظر الأسواق أي مؤشرات حول المدة التي ستبقى فيها أسعار الفائدة مرتفعة. ويزيد ارتفاع الدولار تكلفة النفط بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، ما يؤثر سلبا على الطلب.

وقال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خلال ندوة جاكسون هول، إن المرونة المتواصلة في الاقتصاد الأميركي قد تتطلب زيادات إضافية في أسعار الفائدة. وتوقع بنك مورغان ستانلي أن تتلقى أسعار خام برنت دعما لتستقر بالقرب من 80 دولارا للبرميل، إذ من المرجح أن تظل سوق النفط تعاني من عجز في النصف الثاني من 2023 قبل أن تعود لتحقيق فائض صغير في العام المقبل.
ورفع مورغان ستانلي توقعاته لأسعار خام برنت للربع الثالث من العام إلى 85 دولارا للبرميل من 75 دولارا، كما رفعها للربع الأخير إلى 82.50 دولارا من 70 دولارا، وجرى تداول خام برنت عند نحو 84 دولارا للبرميل.

وقال البنك إنه على الرغم من أن تخفيضات الإنتاج التي تطبقها أوبك سيكون لها تأثير إيجابي على أسعار النفط في المستقبل القريب، فإن الطاقة الفائضة عند أعلى مستوياتها منذ 20 عاما وقد يؤثر انخفاض الحصة السوقية للمجموعة سلبا على الأسعار في المدى الأطول.

وقررت السعودية تمديد تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميا حتى سبتمبر، وتقول المملكة إنها قد تمددها لفترة أطول من ذلك كما قد تزيد حجمها، ورفع مورغان ستانلي توقعاته للطلب على النفط في 2023 إلى 2.1 مليون برميل يوميا من 1.8 مليون برميل.

وبشأن إمدادات النفط الإيراني، تعتقد الأسواق أنه سيكون هناك اتفاق لتخفيف العقوبات مع إيران. وتأرجحت احتمالات إحياء الاتفاق النووي الإيراني بشكل كبير، من شبه المؤكد في مارس 2022 إلى الصفر تقريباً بحلول نهاية العام وفي مكان ما في المنتصف حالياً. وعلى الرغم من أن احتمالات التوقيع على اتفاق في أي وقت قريب تبدو قاتمة، إلا أن العلاقات بين واشنطن وطهران تحسنت بشكل كبير، مع قيام إدارة بايدن بالإفراج عن الأصول المجمدة وربما حتى السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم.

وقد لا تعترف الإدارة الأميركية بذلك علناً، لكنها نظرت في الاتجاه الآخر وسمحت لمبيعات النفط الإيرانية بالوصول إلى مستويات قياسية - من الواضح أنها سعيدة بإبقاء الأسواق غارقة في محاولة لإبقاء أسعار النفط منخفضة.

وتجاوزت صادرات الخام الإيراني 1.5 مليون برميل يوميا في مايو، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018 على الرغم من أن البلاد لا تزال تخضع للعقوبات الأميركية. وتقول طهران إنها عززت إنتاج النفط الخام إلى أكثر من 3 ملايين برميل يوميا، وهو أعلى مستوى مرة أخرى منذ عام 2018. ومن المؤكد أن كل هذا النفط من إيران يلعب دورا في إبقاء الأسواق أكثر مرونة مما قد تأمله المملكة العربية السعودية وأوبك.

ومن المرجح أن تستغل الصين مخزوناتها من النفط الخام في يوليو. وفي وقت سابق، ظهرت تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة وإيران تحرزان تقدمًا بعد استئناف المحادثات بشأن الاتفاق النووي، وهي خطوة قد تخفف العقوبات على صادرات النفط الإيرانية. وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن المحادثات تتقدم بسرعة أكبر مما كان متوقعا، مع احتمال التوصل إلى اتفاق في غضون أسابيع.

ومن المرجح أن تشمل شروط الصفقة وقف إيران لأنشطة تخصيب اليورانيوم بنسبة 60 % أو أعلى مقابل السماح لها بتصدير ما يصل إلى مليون برميل يومياً من النفط. ويمكن أن يؤدي التوصل إلى اتفاق نووي ناجح إلى تغيير أسواق النفط، حيث قال وزير النفط الإيراني السابق بيجان زنغنه إن حلمه الأكبر كان دائمًا هو زيادة إنتاج النفط الإيراني إلى ستة ملايين برميل يوميًا، وكسب 2 تريليون دولار من خلال صادرات النفط على مدى العقدين المقبلين واستخدام الدخل للاستثمار في تنمية البلاد.

ويعتبر إنتاج إيران الحالي أقل بكثير من ذروة عام 2018 البالغة 3.7 ملايين برميل يومياً. ومع ذلك، فإن زيادة الإنتاج من المستوى الحالي إلى أي مكان قريب من 6 ملايين برميل في اليوم قد يستغرق عدة سنوات على الأقل بسبب سنوات من نقص الاستثمار. من جهتها رصدت شركة إينرجي أوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية انخفاض عدد منصات الحفر إلى أدنى مستوى له منذ أوائل فبراير 2022 (حدث الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022). وانخفض عدد منصات الحفر الموجهة للنفط بمقدار 8 منصات، وكل ذلك في جميع العمليات الضيقة، ومعظمها في العصر البرمي. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا انخفاضًا فعليًا أم أنه سيتم نقل منصات الحفر إلى مواقع أخرى.

وانخفض عدد منصات الحفر الموجهة بالغاز بمقدار 2. وعاد الانخفاض في عدد منصات الحفر إلى هاينزفيل. وصل عدد منصات الحفر الموجهة بالغاز في هاينزفيل إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2020.

وبالتفصيل، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 10 إلى 632، وهو أدنى مستوى منذ أوائل فبراير 2022، وفقًا لشركة بيكر هيوز، خفضت الشركات عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار 6 منصات، وواحدة في كل من كانا وودفورد، وإيجل فورد، وخليج المكسيك.

أما بالنسبة لعدد منصات الحفر الموجهة بالغاز، فقد انخفض بمقدار 2 إلى 115. وخفضت الشركات عدد منصات الحفر في هاينزفيل بمقدار 2 وأضافت واحدة في مارسيلوس. في وقت، لقد غيرت ثورة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة تركيبة منصات الحفر بشكل جذري، مما أدى إلى زيادة في عدد منصات الحفر الأفقية.

ولا تزال النيران مشتعلة في مصفاة النفط في لويزيانا، مما أدى إلى كبح الإنتاج. وقال متحدث إن حريق صهريج تخزين في مصفاة ماراثون بتروليوم لتكرير النفط، والذي أدى إلى إجلاء مؤقت لسكان المنطقة قبل يوم، استمر في الاحتراق يوم السبت.

واشتعلت النيران في خزانين عملاقين من النفتا المتطايرة في وقت مبكر من يوم الجمعة في مصنع جاريفيل بولاية لويزيانا وأرسلت أعمدة من الدخان الأسود فوق المنطقة. وقالت شركة ماراثون إن بعض عمليات معالجة الوقود ظلت مغلقة حيث واجه رجال الإطفاء اشتعال النيران والدخان.

وتعد مصفاة معالجة النفط التي تبلغ طاقتها 596 ألف برميل يوميًا ثالث أكبر مصفاة في الولايات المتحدة، وتقع على بعد حوالي 38 ميلاً (67 كم) غرب نيو أورليانز وتنتج البنزين والديزل ووقود الطائرات والأسفلت والبلاستيك.

وقالت الشركة إنها تقوم بتقييم عودة الوحدات المتضررة إلى العمل لكنها لم تذكر متى قد يحدث ذلك. وسيبدأ المحققون في التحقيق في سبب الحريق بمجرد أن تسمح الظروف بذلك.
وتتم مراقبة الهواء من قبل إدارة جودة البيئة في لويزيانا وطرف ثالث لم يذكر اسمه، وقالت ماراثون إنه تم إنشاء خط مساعدة للسكان المتضررين، وقام المسؤولون المحليون بإجلاء السكان مؤقتًا من دائرة نصف قطرها ميلين حول المصفاة.

وكالة الطاقة والحياد الصفري .. افتراضات وهمية تبدد موارد الدول الاقتصادية

أكدت السعودية، مرات عديدة، ثلاثة ثوابت لسياساتها في مجال الطاقة، وهي، ضمان أمن الطاقة، والاستمرار في تطوير الاقتصاد، ومواجهة التغير المناخي.

وشددت المملكة من خلال تصريحات الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، على ضرورة أن تكون البيانات الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة ومن الجهات ذات العلاقة مبنية على أسس علمية محايدة، تحقق مصلحة الإنسانية في كل مكان، ويمكن تطبيقها مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية لكل دولة من المنتجين والمستهلكين.

وتأكيدا على هذا الأمر، فند تحليل علمي صادر عن مؤسسة بحوث سياسات الطاقة EPRF، في يونيو الماضي، افتراضات الوكالة الدولية للطاقة، التي أوردتها في تقريرها الذي حمل عنوان «الحياد الصفري بحلول عام 2050»، وكشف خطأه.

وأظهر تحليل المؤسسة التبعات والتكاليف البيئية والاقتصادية والسياسية والتنموية التي ستترتب على التحول المتعجل وغير المدروس الذي دعت إليه الوكالة في تقريرها.

وأكد تقرير مؤسسة بحوث سياسات الطاقة، وغيره من البحوث العلمية الرصينة وغير المسيسة، أن الوكالة الدولية للطاقة اعتمدت على عوامل ظرفية، غير جوهرية، وقابلة للتغير أو حتى عدم الحدوث، في بناء توقعها لسرعة التحول في مجال الطاقة.

وأشار تقرير المؤسسة إلى أن من شأن الظروف التي بنت الوكالة عليها توقعاتها، غير المنطقية وغير العملية، أن تبدد موارد الدول، وتقلص الاستثمارات في مجال الطاقة، بل ربما قضت عليها، وتحدث تأثيرات بيئية مدمرة، بسبب التنقيب والإنتاج المتسارعين للمعادن النادرة، وبسبب زيادة الاعتماد على إمدادات الطاقة الرخيصة، كالفحم، لإنتاج ألواح شمسية، وتوربينات رياح، وبطاريات، ستكون، في نهاية المطاف، عاجزة عن توفير بدائل للطاقة يمكن الاعتماد عليها.

وأوضح تحليل مؤسسة بحوث سياسات الطاقة أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة يتناقض مع بعض القواعد الاقتصادية الراسخة، كما يشير إلى أن من أخطر ما فيه أنه يعتمد، لبناء توقعاته، على افتراضات تعتمد هي بدورها على افتراضات أخرى، ومن ذلك القول في التقرير إن الوصول إلى الحياد الصفري يعتمد على افتراض تزايد انتشار استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا الافتراض مبني على افتراض أن تكلفة هذه الطاقة سائرة إلى انخفاض، وإذا عرفنا أن الافتراض الثاني تعرض لهزات كبرى في ألمانيا وفي غيرها من دول أوروبا، أدركنا هشاشة الافتراضات كلها، والتوقعات المبنية عليها.

ولفت تحليل المؤسسة إلى أن التقرير «فشل» في أخذ عديد من العوامل الفنية الجوهرية في الاعتبار عند بناء افتراضاته وتوقعاته التي وصفها بأنها «وهمية»، ومن ذلك ضرورة وجود خطوط نقل إضافية، عالية الجهد، لربط مولدات الطاقة المتجددة بمراكز الطلب البعيدة، والتكاليف الباهظة لبطاريات التخزين، التي لا تزال تعاني عدم كفاية سعة التخزين، التي يجب أن تتوافر على مدى اتساع الشبكات، والطبيعة المتقطعة لإمدادات الطاقة المتجددة بسبب أحوال الطقس، والحاجة الماسة إلى الموازنة المستمرة بين تقطع إمدادات هذه الطاقة وتوفير الطاقة القابلة للتوزيع من مولدات تعتمد على الفحم والغاز الطبيعي.

وبين تحليل المؤسسة أن من عيوب تصورات الوكالة أنه أغفل حاجة العالم إلى استخراج كميات هائلة من المعادن المهمة التي تستخدم في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات وشبكات الكهرباء، إذ ترى الدراسة أن حاجة العالم إلى هذه المعادن، خاصة الليثيوم والجرافيت والكوبالت والنيكل، ستصل إلى 1800 في المائة على الأقل بحلول عام 2040، مع ما يتبع هذا التزايد في استخراج وإنتاج هذه المعادن من آثار بيئية واحتياج لمصادر للطاقة للقيام به.

ومن المؤكد أنه سيكون للتوقعات غير المدروسة، أو المبنية على افتراضات غير دقيقة أو مبتسرة، في مجال تحولات الطاقة، مثلما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة، نتائج عكسية سلبية تهز الثقة بمبادئ الاستدامة عالميا، وقد ظهر هذا بوضوح، أخيرا، في ارتفاع أسعار الكهرباء للمنازل في 28 دولة أوروبية، وفي قرار حكومات أوروبية، مثل السويد، الشروع في بناء محطات نووية جديدة، وفقدان 88 في المائة من سكان ألمانيا ثقتهم بإمكان تحقيق ما يسمى «الطاقة الخضراء». ومن أهم النتائج السلبية للافتراضات والتوقعات التي تتبناها الوكالة في تقريرها هو جعل مجال الطاقة طاردا للاستثمارات في أنشطته الحيوية، ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تمثل عنصرا جوهريا في فاعلية واستدامة وموثوقية إمدادات الطاقة للعالم ككل، وللدول الأكثر احتياجا على وجه الخصوص.

وسبق للمملكة أن حذرت، مرارا وتكرارا، من أي توجهات قد تؤدي إلى الحد من الاستثمارات في قطاعات الطاقة المختلفة، وقد أثبتت التجارب السابقة التي شهدها العالم قبل فترات غير بعيدة، الآثار السلبية الجسيمة لعدم توفر الاستثمارات اللازمة في مجال الطاقة، عند الحاجة إليها، وصعوبة استعادة الأوضاع الطبيعية بعد انهيارها.

وأكدت هذه الأمثلة والتجارب التي مر بها العالم أخيرا، أن الوصول إلى الحياد الصفري في منظومة الطاقة، بحلول عام 2050، إذا كان ممكنا، لا بد أن يتم مع ضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوق بها، وبأسعار معقولة، مع تمكين كل المجتمعات من الوصول إلى الطاقة التي تحتاجها، إضافة إلى ضرورة تمكين نمو اقتصادي قوي، وكل هذا يحتاج إلى بناء واتباع مسار واقعي وعملي وفاعل واقتصادي من حيث التطبيق والتكلفة والموارد.

ويكمن الضرر كل الضرر، للعالم كله، ولاقتصاده، ولجهود مواجهة التغير المناخي وحماية البيئة التي يسعى إليها، في البناء على افتراضات يمكن ألا تحدث، وقد تخدم دولا ومجتمعات معينة ولا تخدم، بل قد تضر، مجتمعات أخرى، كما قد تترتب عليها نتائج قصيرة المدى تبدو إيجابية، فيما هي تخفي كما هائلا من السلبية فيها على المدى المتوسط والطويل، كتلك التي تتبناها الوكالة في تقريرها.

وكانت المملكة بين الدول الرائدة في إنتاج البترول، سباقة إلى إعلان استهدافها الوصول إلى الحياد الصفري في 2060، من خلال مبادرات متكاملة بينها «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» و«استراتيجية الاقتصاد الدائري للكربون» و«استراتيجية إنتاج الهيدروجين».

وتضع القيادة السعودية، قضايا خفض الانبعاثات الضارة، وحماية البيئة، والاستدامة، ومواجهة آثار التغير المناخي، في مقدمة أهدافها المتعلقة بالطاقة. وتؤمن السعودية بأن التحدي الهائل، المتمثل في التحولات التي يشهدها مجال الطاقة العالمي، يتيح فرصة عظيمة لدول العالم وللاقتصاد العالمي على المدى البعيد، لكنه يحتاج إلى تعاون عالمي حقيقي، وتفهم متبادل بين الدول لاحتياجات بعضها بعضا، وإدراك التكاليف الكبيرة التي يتحملها اقتصاد كل دولة جراء تطبيق خطط وتوجهات هذا التحول.

وتعد السعودية جادة في التوجه نحو تحقيق التحول في مجال الطاقة، لكن بأسلوب وفكر عقلاني وعملي ومتزن، يمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويعزز من قدرة المملكة على الوفاء بالتزاماتها، والإسهام في جهود العالم تجاه مواجهة التغير المناخي وحماية البيئة، كما يدعم تبني المملكة لمبادرات مجموعة العشرين لتيسير الوصول إلى الطاقة وتمكين الطهي النظيف للمجتمعات الأكثر احتياجا لذلك.

وفي هذا الإطار، أطلقت المملكة مشاريع عديدة لاستغلال الطاقة المتجددة، وهي تعمل حاليا لتحقيق الريادة عالميا في مجال تصنيع الهيدروجين وتصديره، كما تعمل على إنشاء مرافق هائلة القدرة لالتقاط واحتجاز وتخزين الكربون وإعادة استخدامه، كما أنها تطبق بتوسع مستمر نهج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي طرحته إبان رئاستها مجموعة العشرين 2020، وتبنته قيادات المجموعة. كما ستواصل المملكة تشجيع الابتكار والعمل للوصول إلى الحياد الصفري، عالميا، لكن باعتماد تقنيات موثوقة علميا.

«الأسطول المظلم» يكبح مكاسب النفط .. السوق بحاجة إلى بيانات تدعم زيادة الطلب الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام بعد أسبوعين من التراجعات الأسبوعية بسبب العودة المحتملة لإمدادات النفط من إيران وفنزويلا، علاوة على البيانات المتقلبة للطلب في الصين والولايات المتحدة.

وأوضحوا في تصريحات لـ «الاقتصادية»، أن توقعات سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي ستظل هي القوة الدافعة الرئيسة للأسواق في الفترة المقبلة، ولا سيما أن الاجتماع الأخير للاحتياطي الفيدرالي، الجمعة الماضي، لم يحمل أي جديد، ولم يؤثر في مسار أسعار النفط، بينما من المرجح أن تأتي بيانات الوظائف إيجابية هذا الأسبوع، ما يقلل الحاجة إلى رفع الفائدة الأمريكية.

وأكد المحللون حاجة الأسواق إلى بيانات تدعم زيادة الطلب على المدى الطويل، في وقت تقاوم فيه مكاسب النفط عودة الدولار إلى تسجيل أعلى مستوى له منذ شهرين، لكن لا تزال التوقعات طويلة المدى للنفط صعودية في ظل ضيق السوق مع بقاء الدولار مرتفعا.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي، العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة، إن تقلبات الأسعار تأتي في إطار التحركات الطبيعية لأسعار النفط الخام، مشيرا إلى أن تحالف «أوبك+» لديه الآليات الفاعلة والسريعة لضبط الأداء في السوق، وتعزيز التوازن بين العرض والطلب.

وأكد أن عودة صادرات إيران النفطية المحتملة لا تمثل مشكلة كبيرة للأسواق في الوقت الحالي، بحسب ما أورده مركز جامعة كولومبيا لسياسة الطاقة العالمية.

ويرى، دامير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية، أن زيادة المعروض النفطي المحتملة تكبح مكاسب أسعار النفط، ما جعلها تسجل أسبوعين من الخسائر بعد سبعة أسابيع من الصعود القياسي المتوالي، معتبرا أن زيادة العرض تأتي في لحظة هشة لأسواق النفط العالمية مع تعثر النمو الاقتصادي الصيني والطلب على الوقود، كما تعرقل الجهود التي يبذلها تحالف «أوبك+» لدعم الأسعار.

وأشار إلى تراجع العقود الآجلة لخام برنت 5 في المائة منذ أن سجلت أعلى مستوى لها في ستة أشهر في أوائل أغسطس الجاري على الرغم من تخفيضات الإنتاج القياسية لتحالف «أوبك+» بقيادة السعودية، الذي تم تمديده إلى سبتمبر المقبل مع الاستعداد لاحتمال تمديده وتعميقه مرة أخرى.

أما بيتر باخر، المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، فيشير إلى أن مكاسب النفط تكبحها حالة عدم اليقين بشأن الطلب العالمي، ما يرجح معه استمرار تقلبات أسعار النفط، مؤكدا أن الاستهلاك الصيني يتعرض لضغوط، حيث تواجه البلاد أزمات تراوح بين البطالة بين الشباب والاضطرابات في قطاعي العقارات والأزمة المصرفية والبيانات الصينية ترجح أن استخدام الوقود في البلاد ربما بلغ الحد الأقصى لهذا العام.

ونوه إلى أن عملية بناء المخزونات تتباطأ بشكل ملحوظ في الصين، حيث تراجعت كمية المخزونات، التي كانت الصين تقوم بها في مرحلة ما بسبب ضعف نمو الطلب نتيجة البيانات الاقتصادية الضعيفة والمتأرجحة.

بدورها، تقول أرفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية، إن عودة إمدادات النفط الخام المحتملة من فنزويلا وإيران ستدعم المعروض النفطي، وتخفف من تأثيرات خفض إنتاج «أوبك+».

وأوضحت أنه لا تزال هناك عقبات لوجستية تحد من فرص عودة الصادرات النفطية الإيرانية، وأبرزها القيود المفروضة على الوصول إلى النظام المصرفي الدولي، التي تجعل من الصعب على إيران الحصول على أموالها، موضحة أنه دون الاستثمار الأجنبي، فإنها ستواجه صعوبات في تعزيز طاقتها الإنتاجية.

وأشارت إلى أن إيران وروسيا تم تجميدهما في السابق من الشحن والتأمين الدولي، ما دفعهما إلى الاعتماد على الناقلات من «الأسطول المظلم» لنقل حمولاتهما وهي ناقلات قديمة وغير مؤمنة تقوم بتعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال لتجنب اكتشافها، مشيرة إلى أن روسيا تعتمد على هذه الناقلات، حيث تم منعها من الشحن التقليدي بعد حرب أوكرانيا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بنحو 1 في المائة، إلى أعلى مستوى في أسبوع خلال تداولات الجمعة مع ارتفاع أسعار الديزل في الولايات المتحدة وانخفاض عدد منصات النفط واندلاع حريق في مصفاة في لويزيانا.

وارتفع خام برنت 1.12 دولار، أو 1.3 في المائة، ليبلغ عند التسوية 84.48 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط 78 سنتا، أو 1.0 في المائة، ليبلغ عند التسوية 79.83 دولار. وارتفعت العقود الآجلة للديزل نحو 5 في المائة، إلى أعلى مستوى في سبعة أشهر تقريبا.

وقال فيل فلين، المحلل في «برايس فيوتشرز جروب»: «الشيء الرئيس كان القلق بشأن أسعار الديزل، والمخاوف بشأن نقص الديزل عندما تدخل مصافي التكرير في أعمال الصيانة».

وأضاف، أن الأسعار تلقت دعما أيضا من حريق في مصفاة لويزيانا، وانخفاض منصات النفط الأمريكية.

وعلى مدار الأسبوع، انخفض «برنت» أقل من 1 في المائة، وخسر خام غرب تكساس الوسيط نحو 2 في المائة. وفي الأسبوع الماضي، انخفض كلا الخامين القياسيين بنحو 2 في المائة.

غاز حقل الجافورة السعودي يدعم صناعة البتروكيماويات وتصدير النفط

الطاقة

يشكّل حقل الجافورة السعودي أهمية خاصة للمملكة؛ ففي ظل احتوائه على نحو 200 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي، ما يجعله أكبر حقل غني بالغاز الصخري في الشرق الأوسط؛ يتوقع المراقبون أن يعود إنتاج هذا الحقل بالفائدة على تطوير البتروكيماويات وتحويل النفط الخام المربح إلى الصادرات.

ويتوقع المحللون أن يدخل حقل الجافورة -التابع لشركة أرامكو السعودية- حيز الإنتاج العام المقبل، وأن يصل إنتاجه إلى ملياري قدم مكعبة يوميًا بحلول عام 2030، حسبما نشره موقع أريبيان غلف بزنس إنسايت (agbi) في أغسطس/ آب الجاري.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الغاز في حقل الجافورة السعودي غير مصاحب ـ أي إنه خالٍ من النفط ـ ومن ثم يمكن استخراجه دون أن يؤثّر ذلك في ضغط المكمن أو التزامات تحالف أوبك+، وفقًا لما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

إضافة إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية بعيدة كل البعد عن أن تصبح مصدرًا مهمًا للغاز، مثل جارتيها الخليجيتين: قطر وعمان. ولن يكون الأمر كذلك، لأن النفط مربح بالأسعار الحالية بـ4 أضعاف.

بدلًا من ذلك، يسمح الغاز المنتج محليًا للبلاد بتطوير مشروعات أخرى في مجال التنقيب والإنتاج وتحرير النفط للتصدير في المستقبل. في المقابل، تستهدف شركة أرامكو السعودية إنتاج 13 مليون برميل يوميًا بحدّ أقصى لقدرتها النفطية المستدامة بحلول عام 2027، ويمكنها استعمال قدرتها التكريرية لإدارة النفط الخام.

حقل الجافورة.. أرامكو تدشن أعمال تطوير أكبر حقول الغاز الطبيعي

وقال المحلل في شركة الأبحاث والاستشارات البريطانية إنرجي أسبكتس، ديلان هاتينغ: «لقد راقبنا عن كثب التخصيص المتزايد للنفقات الرأسمالية نحو مشروعات الغاز داخل المملكة العربية السعودية على مدى السنوات القليلة الماضية».

وأضاف: «نتوقع توجيه جزء متزايد من نفقات أرامكو المستقبلية نحو المبادرات المتعلقة بالغاز والاستثمارات المستدامة بيئيًا».

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- معلومات عن حقل الجافورة السعودي:

زيادة إنتاج الغاز

تتوقع شركة إنرجي أسبكتس أن يزيد إنتاج الغاز السعودي بنحو 50% بحلول عام 2030، وسوف يساعد حقل الجافورة السعودي في وضع المملكة مصدرًا للأمونيا بصفتها جزءًا من اقتصاد الهيدروجين المتنامي.

وتشمل المشروعات الأخرى في المملكة خزان الغاز بمكمن الحوية عنيزة، الذي سيساعد في إدارة الطلب الموسمي على الغاز، حسبما نشره موقع أريبيان غلف بزنس إنسايت (agbi) في 24 أغسطس/آب الجاري.

وترى شركة أرامكو -إحدى أكبر الشركات العامة في العالم بعد إدراجها في البورصة السعودية عام -2019 أنه عندما يصل حقل الجافورة السعودي إلى ذروة الإنتاج، من المتوقع أن يولّد كهرباء للاستهلاك المحلي تعادل نحو 500 ألف برميل من النفط الخام.

وسيُنتِج حقل الجافورة السعودي -أيضًا- 420 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا من الإيثان و630 ألف برميل من سوائل الغاز الطبيعي يوميًا، التي يمكن أن تكون بمثابة مادة خام لصناعة البتروكيماويات.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، إن الشركة تدرس الاستحواذ على حصص بالاستكشاف والإنتاج في الخارج، بدلًا من تقييد نفسها بالمشروعات النهائية.

على صعيد آخر، تُظهر الأرقام المنشورة هذا العام أن أرامكو تجاوزت الزيادة الموسمية في إنتاج الغاز قبل أشهر الصيف، على الرغم من أنها ما تزال ملزمة بزيادة واردات زيت الوقود من روسيا لتلبية الطلب على توليد الكهرباء في الصيف.

وعلى الرغم من تخفيضات إنتاج النفط التي أجراها تحالف أوبك+ ودخلت حيز التنفيذ في مايو/أيار، ارتفع الإنتاج الإجمالي في الربع الثاني بنسبة 5% بمجرد أخذ الغاز في الحسبان، وقفز إنتاج غير الخام من 2.54 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا إلى 3.44 مليون برميل.

توسعة القدرة الإنتاجية للمواد الكيميائية

ترغب شركات النفط التي تديرها الدولة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في توسعة قدرتها الإنتاجية للمواد الكيميائية. وتمثّل هذه الطموحات تحولًا إستراتيجيًا يمكن أن يكون له آثار هائلة في صناعة البتروكيماويات العالمية التي تعاني حاليًا من أدنى هوامش ربحها منذ عقدين، حسب تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة

وكان هدف أرامكو منذ مدة طويلة هو إضافة 3 ملايين برميل يوميًا من النفط إلى إنتاج البتروكيماويات.
وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين الناصر، إن الشركة تدرس الاستحواذ على حصص في الخارج، بدلًا من قصر نفسها على مشروعات المصافي ومصانع البتروكيماويات، كما فعلت تاريخيًا.
وأبلغ الناصر الصحفيين في 7 أغسطس/آب: «سنواصل تقييم الفرص المتاحة للتنمية، وإذا كان هناك شيء قابل للتطبيق تجاريًا، ويلبي معاييرنا فيما يتعلق بالاستثمار، فسنعلن عن تلك الصفقة في ذلك الوقت».

وفقًا لمحلل النفط الكلي لدى مجموعة استشارات وتحليلات الطاقة «آر إس إنرجي غروب»، بيل فارين برايس، تريد أرامكو الاحتفاظ بالمرونة لتعزيز مركزها التصديري للنفط حتى ثلاثينيات القرن الحالي، على الرغم من حقيقة أنه من المتوقع تضاؤل الطلب العالمي على النفط.

وأضاف بيل فارين برايس: «بالنظر إلى أن (السعوديين) يحرقون الكثير من النفط في أشهر الصيف هذه، نحو مليون برميل يوميًا، يوجد قدر كبير من الحجم المتاح إذا كان بإمكانك تحويل قطاع الكهرباء إلى الغاز والطاقة النووية ومزارع طاقة الرياح.»

وأوضح أنه «نظرًا لتخفيضات النفط التي بدؤوها، يوجد الكثير من السعة الاحتياطية غير المتاحة».

وبيّن أنه «عندما يصل الطلب على النفط إلى ذروته عالميًا بحلول نهاية هذا العقد، فسوف يسعون إلى تقاسم الكعكة المتقلصة، وسيرغبون في تحسين الكميات التي يمكنهم توفيرها للمياه والتصدير».

الاتفاق النووي الإيراني.. سلاح بايدن لإحباط خطط أوبك+ في أسواق النفط

الطاقة

تُبشِّر احتمالية إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني بعودة الاتزان، على المدى المتوسط على الأقل، إلى أسواق النفط العالمية، عبر زيادة المعروض العالمي من الخام؛ وذلك لأن الزيادة في الطلب على النفط في السنوات المقبلة ستزيد، وتصبح الزيادات الإيرانية مرحّبًا بها، حتى من قبل دول أوبك.

وبينما تؤكد بعض وسائل الإعلام الغربية أن زيادة الإنتاج الإيرانية ستسبب صداعًا لدول أوبك، خاصة السعودية، وأن أحد أهداف بايدن من الاتفاق النووي هو زيادة إنتاج النفط الإيراني لضرب أوبك، يرى المتخصصون في أسواق النفط العكس؛ إذ إن المخزون العائم من النفط الإيراني انتهى، وتنتج طهران حاليًا وتصدّر بطاقتها القصوى، ومن ثم فإن أي اتفاق نووي لن يؤدي لزيادة مباشرة في صادراتها.

في الوقت نفسه، تتطلب زيادة إنتاج النفط في إيران استثمارات أجنبية، كما أنها تستغرق وقتًا، وفق ما ذكره مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، في مساحة «أنسيات الطاقة» يوم الثلاثاء 22 أغسطس/آب (2023).

وخلال السنوات الماضية، تبنّت طهران موقفًا مناهضًا لأي مقترح للتوصل إلى اتفاق مؤقت، منذ أيام حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، متمسكةً بمبدأ العودة إلى اتفاق 2015 ببنوده الحرفية، لكن الظروف الإيرانية الراهنة قد تغيّرت -على ما يبدو- وغيّرت معها هذا التوجه الصارم.

وبينما تنفذ واشنطن وطهران مبادرات دبلوماسية حذرة، تبقى العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني المنتهي احتمالًا بعيد المنال، حسبما أوردت شبكة «بلومبرغ».

وبالنسبة إلى أسواق النفط العالمية؛ فإن الاتفاق النووي الإيراني يدخل حيز التنفيذ بطرق غير مباشرة -على ما يبدو-.

أسواق النفط العالمية

أثمرت شهور من الدبلوماسية المكوكية بين واشنطن وطهران إحراز تقدم في ملف تبادل السجناء، والإفراج عن الأصول المجمدة، بل ربما حتى أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران.

كما أسفرت تلك المساعي الدبلوماسية عن ترتيب غير رسمي لتدفق النفط؛ إذ أقر المسؤولون الأميركيون -سرًا- أنهم قد خففوا تدريجيًا بعض العقوبات المفروضة على مبيعات النفط الإيراني.

ورفعت إيران الإنتاج إلى أعلى مستوياته منذ الحظر المفروض عليها قبل 5 أعوام؛ إذ تصدّر معظم شحناتها النفطية إلى الصين، التي تُعد الأعلى في عقد، كما يثق المسؤولون الإيرانيون بأنهم سيعززون إنتاجهم النفطي بدرجة أكبر قريبًا.

ويساعد تدفق الإمدادات على اعتدال أسعار النفط، التي تراجعت إلى ما دون 85 دولارًا للبرميل في بورصة لندن هذا الأسبوع؛ ما يوفر قدرًا جيدًا من الراحة للمستهلكين والبنوك المركزية في أعقاب سنوات من التضخم الصاروخي.

كما أن الإبقاء على تكلفة البنزين، التي تقترب -الآن- من 4 دولارات للغالون، تحت السيطرة ربما يساعد كذلك على إعادة انتخاب الرئيس الأميركي جو بايدن، في حملته لإعادة الترشح في انتخابات الرئاسة المقررة في العام المقبل (2024).

لعبة دبلوماسية الطاقة

قالت رئيسة قطاع إستراتيجية السلع العالمية في مؤسسة آر بي سي كابيتال ماركيتس إل إل سي (RBC Capital Markets LLC) في نيويورك، هليما كروفت: «إنها لعبة دبلوماسية الطاقة التقليدية؛ إلغاء الاتفاقيات للحصول على براميل إضافية».

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية إن الولايات المتحدة تواصل فرض إطار صارم للنفط والعقوبات الأخرى ضد إيران، موضحًا أن مستويات الصادرات تتذبذب بصفة دورية وفقًا للأسعار وعوامل أخرى.

ولا تتوقع أميركا أو إيران إحياء الاتفاق النووي الإيراني الذي توصلت إليه القوى العالمية في عام 2015، قبل أن ينسحب منه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب في عام 2018، الذي كان قد أتاح لطهران حرية بيع النفط مقابل تحجيم قدراتها النووية.

ومع ذلك؛ ففي الأسابيع الأخيرة، توصلت واشنطن وطهران إلى تفاهم -من نوع ما- بشأن تبادل السجناء، وتحويل عائدات نفط إيرانية بقيمة 6 مليارات دولار، كانت عالقة في كوريا الجنوبية.

وعلاوة على ذلك، هناك تقارير تفيد بأن إيران تعمّدت إبطاء وتيرة خطط اليورانيوم المخصب إلى ما دون الدرجة اللازمة لصنع الأسلحة. يشار إلى أن منصة الطاقة المتخصصة قد سبقت الجميع -بما فيهم وكالة بلومبرغ- بالحديث عن وجود علاقة أميركية-إيرانية؛ إذ بدأ السحب من المخزون الإستراتيجي الأميركي في الوقت نفسه الذي بدأ الإيرانيون يسحبون من المخزون العائم، واستمر الأمر لشهور عديدة.

وكان مستشار تحرير منصة الطاقة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، قد ناقش الأمر في برنامج «أنسيات الطاقة»، الذي تقدمه المنصة أسبوعيًا كل يوم ثلاثاء، في الساعة العاشرة مساءً بتوقيت مكة المكرمة.

العلاقات الأميركية الإيرانية

تمتد آثار تلك الانفراجة المؤقتة في العلاقات الأميركية الإيرانية إلى تجارة النفط؛ إذ إن واشنطن لن تتساهل -أبدًا- مع عمليات شراء النفط الإيراني من قِبل عملاء إيران قبل فرض العقوبات على الأخيرة، مثل كوريا الجنوبية أو اليابان أو البلدان الأوروبية، بينما تبدو مرنة -نوعًا ما- بشأن توسيع مبيعات النفط الإيراني إلى الصين.

ولامست شحنات صادرات النفط إلى الصين -أكبر مستورد للخام في العالم- 1.5 مليون برميل يوميًا، مسجلةً أعلى مستوياتها في عقد، وفق التقديرات الصادرة عن شركة كبلر، المزودة لبيانات تدفق شحنات النفط.

وتتجاوز صادرات النفط الإيراني مليوني برميل يوميًا، بحسب البيانات الصادرة عن موقع «تانكر تراكرز دوت كوم» لتتبع حركة السفن، والتي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وقفز إنتاج النفط الإيراني إلى 3 ملايين برميل يوميًا في شهر يوليو/تموز 2023، ليلامس ذروته منذ عام 2018، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية ومقرها العاصمة الفرنسية باريس.

وفي هذا السياق، قال مدير المخاطر الجيوسياسية في مؤسسة «رابيدان إنرجي غروب» الاستشارية، ومقرها واشنطن، فرناندو فيريرا: «بايدن مُستعد لأن يسلك الطريق الآخر مقابل أن تقيّد إيران مخزونات اليورانيوم».

وأوضح فيريرا: «البيت الأبيض سيكون سعيدًا برؤية مزيد من براميل الخام في السوق، للمساعدة على إبقاء أسعار النفط تحت السيطرة».

إنتاج النفط الإيراني

تتوقّع طهران أن تعزز إنتاجها إلى 3.4 مليون برميل، خلال الأسابيع المقبلة، بحسب ما قاله وزير النفط الإيراني جواد أوجي، في كلمته أمام لجنة الطاقة بالبرلمان الإيراني، ونقلته وكالة أنباء شانا الرسمية الإيرانية.

وربما يرتفع هذا إلى 3.6 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العام الجاري (2023)، بحسب مصادر مطلعة على مجريات الأمور.

وإذا ما حققت إيران هذا الهدف الذي يقل قليلًا عن سعة إنتاجها قبل فرض العقوبات والبالغة حينها 3.8 مليون برميل؛ فلن تكون هناك كميات أكبر من النفط لتتدفق حال التوصل إلى اتفاقية رسمية مع الولايات المتحدة الأميركية.

وقالت رئيسة قطاع إستراتيجية السلع العالمية في مؤسسة «آر بي سي كابيتال ماركيتس إل إل سي» في نيويورك، هليما كروفت: «الإنتاج يقترب من المستويات التي كانت سائدة قبل ترمب، وهناك سؤال بشأن ما يمكن أن تتخذاه (واشنطن وطهران) من خطوات إضافية».

وتُعد المبيعات المرتفعة واحدة من أكثر العلامات البارزة -حتى الآن- على أن إيران التي ما زالت تعاني ماليًا بسبب سنوات العزلة، ترسخ مكانتها مجددًا على المسرح العالمي بعدما شرعت في إصلاح علاقتها مع المنافسين الإقليميين، وتعزيز علاقتها مع القوة الرئيسة في آسيا.

ويأتي ارتفاع المعروض في لحظة هشة تمر بها أسواق النفط العالمية، مع تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، وانكماش الطلب على الوقود، ما يقوّض الجهود التي يبذلها تحالف أوبك+ لدعم أسعار الخام.

عودة إيران.. ماذا تعني للسعودية؟

عززت السعودية، العضو الرئيس في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، خفض الإنتاج النفطي خلال الصيف بواقع مليون برميل يوميًا.

ومع ذلك، تراجعت أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت القياسي العالمي بنسبة 5% منذ أن لامست أعلى مستوياتها خلال 6 أشهر في أوائل أغسطس/آب (2023).

وبالنسبة إلى السعوديين؛ فإن عودة إيران إلى أسواق النفط العالمية ليست «مشكلة كبيرة في الوقت الحالي، لكنها قد تصبح كذلك لاحقًا»، بحسب ما قاله كبير المحللين في مركز سياسات الطاقة العالمية بجامعة كولومبيا كريستوف رويل. وسواءً كان بمقدور إيران أن تحافظ على إنتاجها النفطي، أو حتى زيادته؛ فإن صادراتها ستعتمد -مبدئيًا- على كمية البراميل التي يمكنها سحبها من المخزون.

الرسم البياني أدناه -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- يوضح واردات الصين من النفط الإيراني

الصين حاضرة في المشهد

مع استمرار القيود المفروضة على معظم المشترين المحتملين، ستعتمد إيران في النهاية على شهية الصين.

وتستعين الصين ببراميل النفط الإيرانية لملء احتياطياتها الإستراتيجية، مدعومة بالتخفيضات السخية التي تمنحها طهران لمنافسة الإمدادات الروسية التي تقاطعها أوروبا.

ويُتدَاول النوعان الرئيسان من الخام الإيراني -حاليًا- بتخفيضات تزيد على 10 دولارات للبرميل، مقارنة بمزيج خام برنت القياسي.

إلا أن الاستهلاك الصيني ما زال واقعًا تحت وطأة الضغوط، في حين يصارع ثاني أكبر بلد في العالم تعدادًا للسكان أزمات عديدة تتدرج من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى ترنح القطاع العقاري، وانكماش قطاع الظل المصرفي.

وفي هذا الخصوص، قال رئيس قسم بحوث السلع في مصرف سيتي غروب إد مورسي: «حجم المخزون الذي كانت تراكمه الصين سينتهي عند مرحلة ما».

وأضاف مورسي: «نمو الطلب خارج الصين يقترب من الوصول إلى خط النهاية».

مشكلات لوجستية

في النهاية، تبقى هناك عقبات لوجستية؛ فالقيود التي تطول النظام المصرفي العالمي تجعل من الصعب دفع الأموال المستحقة للصين.

ودون استثمارات أجنبية، ستكافح طهران لتعزيز سعة إنتاجها النفطي.

وفضلًا عن ذلك، تحتاج طهران المحرومة من مزايا الشحن والتأمين العالميين، إلى تأمين ناقلات كافية من «أسطول الظل» لنقل شحناتها.

وتبرز السفن التي غالبًا ما تكون متهالكة وغير مؤمّن عليها، ولديها القدرة على تعطيل أجهزة الإرسال والاستقبال لتجنب الكشف عنها، مهمة لروسيا المحرومة من الشحن التقليدي في أعقاب غزوها أوكرانيا المجاورة في 24 فبراير/شباط 2022.
ويتساءل مدير المخاطر الجيوسياسية في مؤسسة «رابيدان إنرجي غروب» الاستشارية ومقرها واشنطن فرناندو فيريرا: «هل ستكون هناك ناقلات كافية لخدمة موسكو وطهران؟».

أسامة فاضل الجمالي.. حينما تكون ابناً لوزير من «العهد البائد»

عكاظ

أثناء تحضيري رسالة الدكتوراه في بريطانيا في التسعينات الميلادية، كنت دائم التردد على مكتبة الساقي بلندن للاطلاع على آخر الإصدارات العربية. كانت المكتبة آنذاك ملتقى الطلبة والسياح واللاجئين والمثقفين العرب، كما كان يتردد عليها ساسة ووزراء عرب سابقون وحاليون. وفي إحدى المرات، أسعدني الحظ بلقاء الدكتور فاضل عباس الجمالي، الذي زرعت الدعاية الناصرية، كعادتها، في عقولنا أنه إنسان جاهل ومن خدم الإمبريالية البريطانية ولا يستحق سوى الازدراء، وهو ما اكتشفنا لاحقاً أنه هراء ومحض افتراء. صافحت الجمالي وبدأت حديثي معه بالاعتذار عن رأينا فيه في سنوات شبابنا ومراهقتنا السياسية، فقابل الاعتذار بابتسامة وتعليق ظريف بلهجته العراقية الجميلة، ثم احتضني ودعاني، بعد أن استفسر عن جنسيتي وأسباب وجودي في بريطانيا، إلى فنجان قهوة في مقهى قريب، فكانت تلك فرصة ذهبية لاسترجاع ذكريات حقبة مريرة من تاريخ العرب المعاصر والاستماع إلى ما تختزنه ذاكرة شخصية عراقية نقية وسياسي قدير ورئيس حكومة سابق ووزير خارجية، شهدت له محافل الأمم المتحدة بصدقه وشجاعته وبلاغته، منذ إطلاق ميثاقها الذي كان مشاركاً في إعداده باسم المملكة العراقية.

فاضل الجمالي

ولد الجمالي في الكاظمية ببغداد سنة 1903، ودرس في مدارس بغداد وتعلم الفرنسية بمدرسة خاصة ثم زاول مهنة التعليم قبل أن يسافر في عام 1922 إلى بيروت للالتحاق بجامعتها الأمريكية المرموقة، التي نال منها ليسانس التربية سنة 1927. عاد إلى العراق ليعمل فيه مدرساً بكلية المعلمين الابتدائية، ثم تم ابتعاثه إلى جامعة كولومبيا في نيويورك عام 1929 لإكمال دراسته العليا، فحصل على شهادتي دكتوراه في فنون التربية والفلسفة، فكان بذلك أول عراقي ينال الدكتوراه. منحته جامعة كولومبيا أيضاً الدكتوراه الفخرية في القانون سنة 1954، كما منحته جامعة بوسطن دكتوراه فخرية أخرى عام 1956.

تولى الجمالي مناصب عديدة، فمن مدير للمعارف ومدير عام لوزارة الخارجية إلى وزير للخارجية في سنة 1946 ثم في 1958 ورئيس للحكومة ما بين 1953 و1954، وعضو في مجلس النواب وعضو في مجلس الأعيان وعضو في مجلس الاتحاد العربي الهاشمي المكون من العراق والأردن. وفي عام 1958 اعتقل مع زملائه من وزراء النظام الملكي وحكم عليه بالإعدام، لكن تم العفو عنه بوساطة من العاهل المغربي الأسبق الملك محمد الخامس. وبعد إطلاق سراحه عاش لاجئاً في لبنان ثم في سويسرا إلى أن استدعاه الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة إلى تونس ومنحه الجنسية التونسية تقديراً لدوره الدبلوماسي في استقلال تونس. وفي منفاه قام بالتدريس الجامعي وأصدر العديد من المؤلفات إلى أن توفي في تونس في 24 مارس 1997.

أثناء دراسته في الولايات المتحدة تعرف على زميلته «سارة باول»، المولودة في كندا لأبوين أمريكيين، فتزوجا عام 1932 وعاشت معه في بغداد، حيث أنجبت له ثلاثة من الأولاد (ليث وأسامة وعباس)، وحيث نشطت في افتتاح رياض الأطفال والمدارس ورعاية الفقراء والعناية بأطفالهم، بل افتتحت أيضاً أول مدرسة للمعاقين ذهنياً في العراق بعد أن ولد ابنها الأكبر ليث معاقاً. وقد رافقت زوجها في منافيه وأسلمت على يده وعاشت معه في تونس إلى أن فارقت الحياة سنة 2000.

3 جنسيات

وفي هذه المادة سوف يقتصر حديثنا على الابن الأوسط أسامة فاضل الجمالي، كونه الأبرز من بين أشقائه تحصيلاً ومؤهلات وشغلاً للمناصب.

ولد أسامة في مصيف برمانا اللبناني في 23 سبتمبر 1936 أثناء قضاء والدته إجازتها هناك (لذا حمل جنسية والده العراقية وجنسية أمه الأمريكية وجنسية مكان الميلاد اللبنانية)، ثم انتقل طفلاً إلى بغداد حيث نشأ وترعرع في منزل والده المستأجر بشارع أبي نواس في منطقة تسمى «بستان كبة».

تلقى تعليمه النظامي من الروضة والتمهيدي إلى الابتدائي والإعدادي في «مدرسة السعدون النموذجية» و«مدرسة مدام عادل» الخصوصية الصارمة في تقاليدها ومقرراتها. أما المرحلة الثانوية فقد درسها في مدرسة خاصة حديثة بشمال بغداد كانت قد تأسست سنة 1933 من قبل الرهبان الكاثوليك، ولم يكن فيها سوى القسم العلمي دون الأدبي، ما أجبره على الالتحاق بهذا القسم كونه الخيار الوحيد. في حديثه عن سنوات دراسته الثانوية أخبرنا الجمالي الابن أنه كان يعبر جسر الأئمة الحديدي للوصول إلى مدرسته مستخدماً في الذهاب والإياب دراجة اشتراها بأربعة عشر ديناراً من توفير مصروفه الشخصي. وفي هذه المدرسة تعرف على العديد من أبناء العراق من مختلف المناطق والطبقات لأن مدرسته كانت تضم أجنحة سكنية داخلية للطلبة القادمين من خارج بغداد، في دليل على ما كانت حكومة العراق الملكية توليه من اهتمام بالتعليم منذ عام 1921.

صدمة الإقالة

يخبرنا أسامة في حوار له مع الكاتب والباحث الكويتي منصور الهاجري في صحيفة «الأنباء» الكويتية (2015/5/16)، أنه رغب في دراسة الهندسة في الخارج بعد أن تخرج من مدرسته الثانوية، خصوصاً أنه كان يتحدث الإنجليزية بطلاقة، لكن والدته شجعته على الالتحاق بالأعمال البنكية قائلة «أخوالك الأمريكان كلهم يعملون في المصارف، وثلثين الولد على خواله».

وهكذا انخرط الرجل بعد الثانوية في سوق العمل من خلال وظيفة ببنك الرافدين في بغداد، ثم ما لبث أن تم نقله إلى فرع البنك في بيروت. ولأن العمل في البنك شتاء كان قليلاً، فقد تقدم بطلب إلى مديره «محمد علي شلبي» لمنحه إجازة دراسية من دون راتب من أجل إكمال تعليمه الجامعي عبر الالتحاق بالجامعة الأمريكية ببيروت التي تخرج فيها والده.

درس أسامة في جامعة بيروت الأمريكية الاقتصاد والعلوم السياسية والفلسفة، وتخرج فيها بعد أن أعاد سنته الرابعة والأخيرة بسبب ضعفه في مقررات اللغة العربية. وعلى إثر ذلك عاد إلى عمله ببنك الرافدين في بيروت مسلحاً بدرجته الجامعية، فعمل لفترة جديدة تخللها زواجه (تزوج في الكويت من العراقية ميسون صبيح الوهبي ابنة د. صبيح حسن الوهبي أول جراح عراقي وأحد وزراء الصحة في العراق الملكي، والسيدة فاطمة العسكري ابنة الجنرال جعفر العسكري مؤسس الجيش العراقي، فأنجبت له ميسون مهندسة النفط سيرين أسامة الجمالي، وسما أسامة الجمالي المتخصصة في الفيزياء وعلوم الأغذية). وبانقضاء تلك الفترة عاد إلى بغداد فتم تعيينه موظفاً بفرع البنك في لندن بديلاً لموظف عراقي، حيث أمضى هناك نحو عشرة أشهر وقع خلالها انقلاب 14 تموز 1958، الذي أطاح بالنظام الملكي مع اعتقال كافة رموزه ومن بينهم والده.

شكلت تلك الواقعة صدمة قاسية له، خصوصاً بعد أن وردت برقية إلى البنك بضرورة إنهاء خدماته وفصله، لا لذنب أو تقصير في عمله وإنما فقط لأنه ابن رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق فاضل عباس الجمالي. يقول الجمالي، إنه حاول مع مديره أن يبقيه في وظيفته أو يعيده لوظيفة مشابهة في بغداد، لكن محاولاته فشلت، فما كان منه إلا الخروج للبحث عن عمل جديد في بريطانيا إلى أن وجد عملاً كمحلل اقتصادي بهيئة الإذاعة البريطانية، لكنه اختار ألا يلتحق بالوظيفة مفضلاً عليها السفر إلى سويسرا للعمل مع مجموعة سبق أن تعرف عليها في مقرهم الدولي هناك. وأثناء عمله في سويسرا تلقى مكالمة من مصرف استثماري خاص في نيويورك كان رئيسه على علاقة قديمة بوالده.

الرحلة الأمريكية

وهكذا بدأت رحلة أسامة الجمالي الأمريكية، حيث سافر من سويسرا إلى نيويورك لتسلم عمله المصرفي الجديد. وهناك رتبت له الأقدار لقاء مع رئيس جامعة كولومبيا التي نال منها والده درجة الدكتوراه، فعرض عليه أن يقوم بالتدريس في الجامعة، خصوصاً أنه يحمل الجنسية الأمريكية، وأن يقوم في الوقت نفسه بالدراسة للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه. فعمل في التدريس الجامعي لمدة عشر سنوات. استطاع الرجل بجهده وتنظيم وقته أن يوفق ما بين التدريس والدراسة بجامعة كولومبيا، وأن ينال درجة الماجستير في الاقتصاد وإدارة الأعمال من كلية التجارة التابعة لجامعته النيويوركية الراقية. ومرة أخرى يبتسم له الحظ بسبب علاقات والده القديمة المتشعبة. ففي أحد الأيام دخل عليه في مكتبه نائب مدير المصرف الأمريكي ودعاه إلى العشاء في شقته لمقابلة شخصية عربية كان قد تعرف عليها من خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي. ولم تكن هذه الشخصية سوى «علي نور العنزي» محافظ بنك ليبيا المركزي وأول وزير للمالية في حكومة المملكة الليبية المتحدة، وأحد معارف والده فاضل الجمالي.

اقترح المسؤول الليبي على صاحبنا أن يواصل دراسته ويحصل على الدكتوراه ثم يحضر إلى ليبيا لشغل منصب رفيع في بنكها المركزي الذي كان يشرف على جميع بنوك البلاد، وكانت كلها أجنبية آنذاك، ولديه أقسام للبحوث وفروع تجارية.

العودة لمقاعد الدراسة

هذا العرض جعل أسامة الجمالي يعود إلى مقاعد الدراسة في مدينة بوسطن لمدة أربع سنوات أخرى تكللت بحصوله على الدكتوراه عن أطروحة حول البنوك المركزية في الدول النامية، تحت إشراف البروفيسور «دون همفري»، الذي شجعه كثيراً وحثه على أن يعد دراسات جانبية يجيب فيها عن سؤال «لماذا أسعار الفائدة عالية في بلد به رأسمال؟». وتخللت تلك السنوات العشر فترات تدريب مكثفة على مدى ستة أشهر لدى البنك الفيدرالي الأمريكي، وفترات تولى فيها التدريس بمدرسة فلاشر للقانون والدبلوماسية (أول مدرسة للعلاقات الدولية، وكانت تضم 70 طالباً مع منع زيادة العدد). ذهب الجمالي، بعد نيله الدكتوراه وحصوله على التدريبات العملية، إلى ليبيا حيث عمل لأربع سنوات في مصرفها المركزي، توثقت خلالها علاقته مع الشخصية الليبية المعروفة «الدكتور علي أحمد عتيقة» الذي سبق أن تعرف عليه في نيويورك، والذي شغل منصب وزير التنمية والتخطيط ثم منصب وزير الاقتصاد الوطني وعضو مجلس البترول في ليبيا الملكية.

.. أميناً عاماً لـ«أوابك»

في عام 1974، كان الدكتور علي أحمد عتيقة قد ترك بلاده بعد الإطاحة بالملكية الليبية، وبعد أن زج به في السجن لبعض الوقت، وحل في الكويت، حيث تولى منصب الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) التي تأسست سنة 1968 من السعودية والكويت وليبيا قبل أن تنضم إليها بقية الدول العربية المصدرة للنفط، تلقى الجمالي دعوة من صديقه عتيقة للقدوم من الولايات المتحدة إلى الكويت لإلقاء محاضرة عن «دور منظمة الفحم والصلب في تأسيس السوق الأوروبية المشتركة»، علماً بأن منظمة الفحم والصلب تأسست سنة 1953 ولعبت كلبنة أولى نحو إطلاق السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت اليوم إلى «الاتحاد الأوروبي». وبالفعل حضر الجمالي إلى الكويت في فبراير 1974 لإلقاء محاضرته، حيث تعرف على عمل الأوابك ومشاريعها وعلاقاتها مع السوق الأوروبية المشتركة، وحيث قابل مجموعة من الأكاديميين الكويتيين ممن سبق أن تعرف عليهم في الولايات المتحدة مطلع السبعينات من أمثال د. حسن الإبراهيم (وزير التربية الأسبق) ود. أنور النوري (وزير التربية والتعليم العالي ووزير الصحة الأسبق) ود. سيف عباس دهراب (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت). عاد الجمالي إلى الولايات المتحدة بعد رحلته الكويتية، لكنه عاد إلى الكويت مرة أخرى للعمل لدى منظمة الأوابك محللاً للطاقة في إدارتها الاقتصادية. ومن الأوابك شق طريقه إلى العمل الأكاديمي في الكويت حيث تولى بطلب من صديقه الدكتور عبدالله عبدالمحسن الشرهان مؤسس الكلية الأسترالية في الكويت منصب مستشار ورئيس مجلس أمناء هذه الكلية التي تأسست عام 2004، كواحدة من أوائل الجامعات الخاصة بدولة الكويت. وفي الكويت التي ما زال مقيماً بها، نشط في إلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات العلمية والأدبية وإصدار المؤلفات الرصينة في مجال تخصصه الاقتصادي والمالي.

محللون: مغالطات وافتراءات في تقرير وكالة الطاقة الدولية حول الحياد الصفري الشرق الأوسط

ترتفع الانتقادات التي يوجهها أهالي الاختصاص لتقرير وكالة الطاقة الدولية الذي تناول «الحياد الصفري بحلول عام 2050: خارطة طريق لقطاع الطاقة العالمي»، في وقت كشف تحليل مفصّل لمؤسسة بحوث سياسات الطاقة خطأ افتراضات الوكالة وبيّن التبعات والتكاليف البيئية والاقتصادية والسياسية والتنموية التي ستترتب على التحول المُتعجِّل وغير المدروس الذي دعت إليه الوكالة في تقريرها.

وتؤكد التجارب التي مرّ بها العالم مؤخراً، أن الوصول إلى الحياد الصفري في منظومة الطاقة، بحلول عام 2050، إذا كان ممكناً، لا بد أن يتم مع ضمان إمدادات طاقة مستقرة وموثوقٍ بها، وبأسعار معقولة، مع تمكين كل المجتمعات من الوصول إلى الطاقة التي تحتاجها.

وهو الأمر الذي تركز عليه السعودية التي تضع قضايا خفض الانبعاثات الضارة، وحماية البيئة، والاستدامة، ومواجهة آثار التغيُّر المناخي، في مقدمة أهدافها المتعلقة بالطاقة. وكان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود أكد أكثر من مرة على ثلاثة ثوابت لسياسات المملكة في مجال الطاقة، وهي: ضمان أمن الطاقة، والاستمرار في تطوير الاقتصاد، ومواجهة التغير المناخي. وشدد، مراراً، على ضرورة أن تكون بيانات الوكالة الدولية للطاقة، أو غيرها من الجهات ذات العلاقة، في هذا الخصوص، مبنية على أسس علمية محايدة، تحقق مصالح الإنسانية في كل مكان، ويمكن تطبيقها مع الأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية لكل دولة من المنتجين والمستهلكين.

مؤسسة بحوث سياسات الطاقة

في تحليل له حول «خارطة الطريق إلى الحياد الصفري» لوكالة الطاقة الدولية، يقول تيلاك دوشي، وهو محلل اقتصادات الطاقة والسياسة العامة ذات الصلة، إن تقرير مؤسسة بحوث سياسات الطاقة، وغيره من البحوث العلمية الرصينة وغير المُسيسة، يؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة اعتمدت على عوامل ظرفية، غير جوهرية، وقابلة للتغيُّر أو حتى عدم الحدوث، في بناء توقعها لسرعة التحول في مجال الطاقة. كما يؤكّد أن من شأن الظروف التي بنت الوكالة عليها توقعاتها، غير المنطقية وغير العملية، أن تُبدد موارد الدول، وتُقلص الاستثمارات في مجال الطاقة، بل ربما قضت عليها، وتُحدِث تأثيرات بيئية مدمرة، بسبب التنقيب والإنتاج المتسارعين للمعادن النادرة، وبسبب زيادة الاعتماد على إمدادات الطاقة الرخيصة، كالفحم، لإنتاج ألواح شمسية، وتوربينات رياحٍ، وبطارياتٍ، ستكون، في نهاية المطاف، عاجزة عن توفير بدائل للطاقة يمكن الاعتماد عليها.

وبحسب دوشي، يؤكّد تحليل مؤسسة بحوث سياسات الطاقة لتقرير الوكالة الدولية للطاقة أن التقرير يتناقض مع بعض القواعد الاقتصادية الراسخة، كما يُشير إلى أن من أخطر ما فيه أنه يعتمد، لبناء توقعاته، على افتراضاتٍ تعتمد هي بدورها على افتراضاتٍ أخرى، ومن ذلك القول في التقرير إن الوصول إلى الحياد الصفري يعتمد على افتراض تزايد انتشار استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وهذا الافتراض مبني على افتراض أن تكلفة هذه الطاقة سائرة إلى انخفاض، وإذا عرفنا أن الافتراض الثاني تعرض لهزات كبرى في ألمانيا وفي غيرها من دول أوروبا، أدركنا هشاشة الافتراضات كلها، والتوقعات المبنية عليها.

ويُشير تحليل المؤسسة لتقرير الوكالة بأن التقرير «فشل» في أخذ العديد من العوامل الفنية الجوهرية في الاعتبار عند بناء افتراضاته وتوقعاته التي وصفها بأنها «وهمية»؛ ومن ذلك ضرورة وجود خطوط نقل إضافية، عالية الجهد، لربط مولدات الطاقة المتجددة بمراكز الطلب البعيدة، والتكاليف الباهظة لبطاريات التخزين، التي لا تزال تعاني من عدم كفاية سعة التخزين، والتي يجب أن تتوفر على مدى اتساع الشبكات، والطبيعة المتقطعة لإمدادات الطاقة المتجددة بسبب أحوال الطقس، والحاجة الماسة إلى الموازنة المستمرة بين تقطع إمدادات هذه الطاقة وتوفير الطاقة القابلة للتوزيع من مولدات تعتمد على الفحم والغاز الطبيعي.

ويبيّن تحليل المؤسسة أن من مثالب تصورات الوكالة أنه أغفل حاجة العالم إلى استخراج كميات هائلة من المعادن المهمة التي تُستخدم في صناعة الألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات وشبكات الكهرباء. إذ ترى الدراسة أن حاجة العالم إلى هذه المعادن، وخاصة الليثيوم والغرافيت والكوبالت والنيكل، سوف تصل إلى 1800 في المائة على الأقل بحلول عام 2040، مع ما يتبع هذا التزايد في استخراج وإنتاج هذه المعادن من آثار بيئية واحتياج لمصادر للطاقة للقيام به.
ومن المؤكّد، بحسب تحليل دوشي، أنه سيكون للتوقعات غير المدروسة، أو المبنية على افتراضاتٍ غير دقيقة أو مبتسرة، في مجال تحولات الطاقة، مثلما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة، الذي فندته مؤسسة بحوث سياسات الطاقة في تحليلها، نتائج عكسية سلبية تهز الثقة بمبادئ الاستدامة عالمياً، وقد ظهر هذا بوضوح، مؤخراً، في ارتفاع أسعار الكهرباء للمنازل في 28 دولة أوروبية، وفي قرار حكومات أوروبية، مثل السويد، الشروع في بناء محطات نووية جديدة، وفقدان 88 في المائة من سكان ألمانيا ثقتهم بإمكان تحقيق ما يُسمى «الطاقة الخضراء». ومن أهم النتائج السلبية للافتراضات والتوقعات التي تتبناها الوكالة في تقريرها، جعل مجال الطاقة طارداً للاستثمارات في أنشطته الحيوية. ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تمثل عنصراً جوهرياً في فاعلية واستدامة وموثوقية إمدادات الطاقة للعالم ككل، وللدول الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص.

يذكر في هذا الإطار أن السعودية سبق وأن حذرت، مراراً من أي توجهاتٍ قد تؤدي إلى الحد من الاستثمارات في قطاعات الطاقة المختلفة، وقد أثبتت التجارب السابقة التي شهدها العالم قبل فتراتٍ غير بعيدة، الآثار السلبية الجسيمة لعدم توافر الاستثمارات اللازمة في مجال الطاقة، عند الحاجة إليها، وصعوبة استعادة الأوضاع الطبيعية بعد انهيارها.

ويخلص تحليل المؤسسة إلى أن الضرر، للعالم كله، ولاقتصاده، ولجهود مواجهة التغيُّر المناخي وحماية البيئة التي يسعى إليها، يكمن في البناء على افتراضات يمكن ألّا تحدث، وقد تخدم دولاً ومجتمعات معينة ولا تخدم، بل قد تضر، مجتمعاتٍ أخرى، كما قد تترتب عليها نتائج قصيرة المدى تبدو إيجابية، فيما هي تخفي كمّاً هائلاً من السلبية فيها على المدى المتوسط والطويل، كتلك التي تتبناها الوكالة في تقريرها.

لا استغناء عن النفط والغاز

يرى وزير البترول المصري الأسبق أسامة كمال، أن هناك تغيرات هيكلية في مزيج الطاقة على مستوى العالم، نتيجة التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم بعد أزمة جائحة كورونا والمواجهة الروسية - الأوكرانية، بحيث «غيرت معظم دول أوروبا خططها نحو التحول إلى الطاقة الخضراء - فور وقف إمدادات الغاز الروسي - لتعود محطات الكهرباء العاملة بالفحم والطاقة النووية للعمل فوراً وتؤجل خطط التحول الأخضر إلى ما بعد 2040 - 2050».

وقال كمال لـ«الشرق الأوسط» إن «سلة الطاقة المستقبلية يجب أن تضم كل أنواع الوقود: النفط، والغاز، والفحم، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والوقود الحيوي، والحرارة الجوفية... كل ما يمكن استخدامه كوقود يجب أن يستخدم». وأضاف أن ما يقال عن استبعاد الوقود الأحفوري من مزيج الطاقة العالمي والاستغناء عن النفط والغاز «لا مجال له من الصحة، حيث يتم توجيه العنصرين للصناعات التحويلية (البتروكيميائيات) لسد حاجة العالم المتزايدة من العناصر البديلة للمعادن في صناعة الملابس والسجاد والملابس والعبوات ومواد البناء والتغليف وصناعة السيارات واللنشات وحفاظات الأطفال وخلافه». وأشار هنا إلى «التطور السريع في التكنولوجيا (المستخدمة في الطاقة النظيفة)، الذي قد يؤدي إلى عدم لحاق بعض الدول بها إذا أمضت وقتاً أطول في تقييم التكنولوجيا، وأيضاً تخزين الكهرباء في البطاريات، قد يكون من السلبيات البيئية حال التخلص منها بعد خمس أو عشر سنوات». من جهته، قال ياسين عبد الغفار رئيس شركة «سولاريز إيجيبت» للطاقة المتجددة، إن قطاع الطاقة العالمي في وضع صعب الآن، نتيجة تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، التي ألقت بظلالها على إمدادات النفط والغاز في السوق العالمية، مما انعكس على العرض والطلب، في ظل إعادة هيكلة مزيج الطاقة العالمي، والتوجه نحو الطاقة المتجددة.

وأوضح عبد الغفار لـ«الشرق الأوسط» أن العالم يتحرك الآن في اتجاهين، لضمان تأمين استدامة إمدادات الطاقة، الأول: التوجه نحو الطاقة المتجددة، والثاني: الاستمرار في استهلاك النفط والغاز حتى يصل الإنتاج من مزيج الطاقة المتجددة لنفس مستوى الوقود الأحفوري، ووقتها يمكن الإحلال من دون تعرض أمن الطاقة العالمي لمخاطر كبيرة.أما الخبير النفطي من العراق ضرغام محمد علي، فيرى من جهته أن دعوات وكالة الطاقة الدولية ليست وليدة اليوم وإنما منذ عقود مضت، «ودخلت طاقات جديدة في مزيج الطاقة، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية، لكنها جميعاً تعد طاقات مكلفة وضعيفة الأداء باستثناء الطاقة النووية، التي لها استخدامات محدودة ومرتفعة التكاليف والمخاطر».

أضاف علي لـ«الشرق الأوسط»: «لذلك تعد الطاقة الأحفورية، وبخاصة النفط والغاز، هي الطاقة الحقيقية التي تعمل بكفاءة وتدير أكثر من 90 في المائة من السوق العالمية للطاقة».

وعن الدعوات لتقليل الانبعاثات الكربونية والاحتباس الحراري، أشار علي إلى أن «أوروبا الرائدة في البحث عن مصادر نظيفة للطاقة، دفعت فاتورة كبيرة بسبب العقوبات على روسيا ومساعيها تقليل الاعتماد على النفط والغاز الروسي، وواجهت شتاء بارداً... واضطرت للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، فيما استفادت الأسواق الآسيوية كالصين والهند من شراء النفط الروسي المطروح بسعر أقل... وهو ما يوضح أنه رغم الحديث عن الانبعاثات والتلوث، فإن الطلب على الطاقة الأحفورية في تزايد».

وعن مخاطر التحول السريع نحو الطاقة المتجددة بعيداً عن النفط والغاز، أوضح أن «محطات الطاقة التي تكلف تريليونات الدولارات حول العالم، ومحركات السيارات والطائرات والسفن، التي تعمل بالوقود الأحفوري، لا يمكن تحويلها بين ليلة وضحاها لتستخدم وقوداً بديلاً».

وخلص الخبير العراقي إلى القول «إن الطلب على الطاقة يتركز على الوقود الأحفوري من اليوم وحتى السنوات الأربعين أو الخمسين المقبلة بلا منافس قوي يهدد منتجي النفط والغاز حول العالم».

شكراً